مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية

الثقافة السياسية

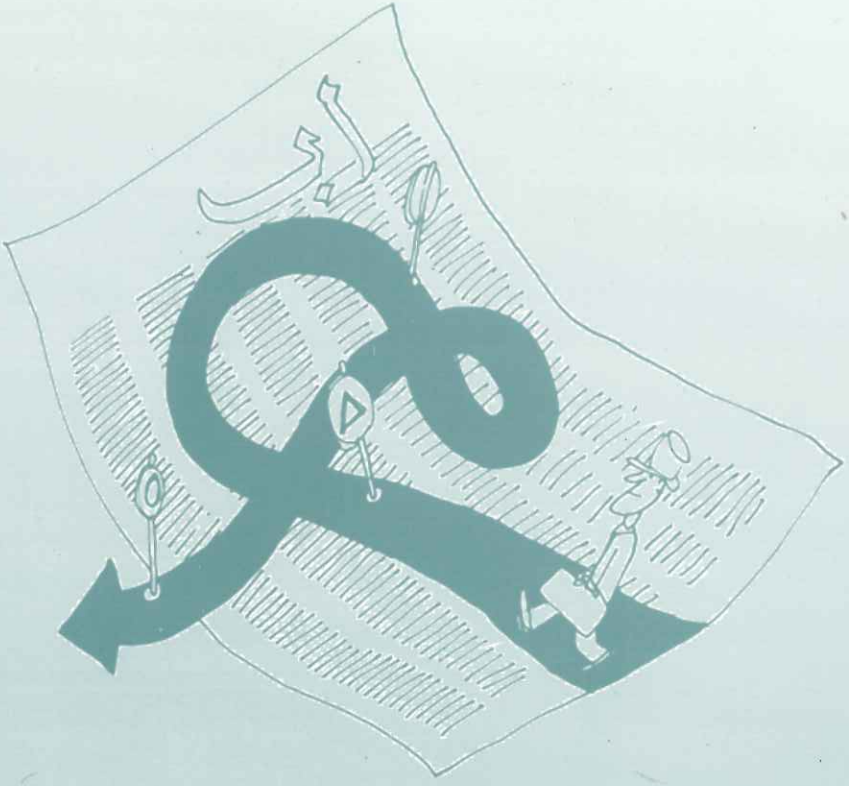

سلسلة مبادئ الديمقراطية (١٠)

الثقافة السياسية

اعداد: نبيل الصالح
محرر ومشرف علمي : عزمي بشارة
رسوم : خليل أبو عرفة
استشارة تربوية : ماهر الحشوة

Political Culture

Copyright: **MUWATIN - The Palestinian Institute for the Study of Democracy**
P.O. Box 1845, Ramallah, West Bank

This book is published with the support of the
Buntstift e. V. Foundation Germany

June, 1997

جميع الحقوق محفوظة

مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ص. ب ١٨٤٥، رام الله

يصدر هذا الكتاب بدعم من مؤسسة البونتشتيفت، ألمانيا

الطبعة الأولى – حزيران ١٩٩٧

تصميم وتنفيذ: موسسة الناشر للخدمات الفنية – البيرة – هاتف: ٩٩٨٦٣٨٧

المحتويات

١- مدخل	٥
٢- ماذا نعني بالثقافة السياسية	٧
٣- الثقافة السياسية السائدة والثقافات الفرعية والثقافات المضادة	١٠
٤- كيف تنتقل وتنتشر الثقافة السياسية	١٣
٥- رموز الثقافة السياسية	١٥
٦- التصنيفات المتبعة للثقافات السياسية	١٩
٧- الثقافة السياسية الديمقراطية	٢٣

مـــدخـــل

يبحث هذا الكتيب في موضوع الثقافة السياسية وعلاقتها بالديمقراطية، وهي علاقة وثيقة من الضروري دراستها والتطرق اليها. لقد أثبتت الابحاث المقارنة في العلوم السياسية أهمية العلاقة بين القيم الثقافية والاجتماعية في المجتمع من ناحية، وبين النظامين السياسي والاجتماعي القائمين والعلاقة المتبادلة بينهما. ولعل "الثقافة السياسية" كأداة تحليلية هامة، توضح هذه العلاقة وتشرحها جيداً.

ترتبط الثقافة السياسية بالديمقراطية ارتباطاً وثيقاً

يبدء الكتيب بتفسير معنى الثقافة السياسية، حيث يركز على أنها متكونة من القيم والمعايير والرموز والقواعد المقبولة في العمل السياسي، بشكل واعي او غير واعي، والتي تستخدم لتبرير الاهداف ولتحديد الوسائل السياسية في بلد معين. وسيتبين انه رغم وجود ثقافة سائدة يشارك بها الأغلبية الساحقة من الناس إلا انه توجد ثقافات فرعية لا تتناقض مع الثقافة السائدة تحملها بعض الأقليات، وتوجد ثقافات مضادة تتناقض عناصرها مع عناصر الثقافة السائدة.

ننتقل بعد ذلك الى مناقشة انتشار ونقل الثقافة السياسية من خلال عملية التنشئة السياسية. ونعرف هذه العملية كعملية اكتساب عناصر الثقافة السياسية من قبل الجيل الناشئ، وهي عملية تتم بواسطة وكلاء كالمؤسسات السياسية والاحزاب والمؤسسات الحكومية كالشرطة والمؤسسات الاجتماعية كالعائلة. وسيتم التركيز على مناقشة أحد عناصر الثقافة السياسية، وهو الرموز، وذلك لأهمية الرموز العملية في اكتساب الثقافة السياسية وتحديد السلوك.

يتبع ذلك عرض ونقاش تصنيفين للثقافات السياسية. ويميز التصنيف الاول ما بين ثلاثة انواع من الثقافات: القبلية وثقافة الرعايا وثقافة المشاركة. أما التصنيف الثاني فيميز ما بين الثقافات السياسية المختلفة حسب موافقها من عدة قضايا أهمها اللجوء الى العنف والتجانس والمواطنة والفرد والمساواة. وفي نهاية الكتيب يتم تحديد مميزات الثقافة السياسية الديمقراطية، ومنها احترام مبادئ التعددية والتسامح، وقبول الاختلاف، وتشجيع مبدأ المشاركة السياسية، واشاعة الدقة، واحترام مبدأ تداول السلطة بالانتخاب، واحترام الحريات المدنية وحقوق المواطنة ومبدأ سيادة القانون وأهمية الفرد.

ويتوقع بعد دراسة الكتيب ان تستطيع:

١. تعريف مصطلحات الثقافة السياسية، السائدة، والفرعية، والمضادة، واعطاء امثلة توضيحية من الواقع الفلسطيني.
٢. شرح عملية التنشئة الاجتماعية وتحديد أهم وكلائها في المجتمع الفلسطيني.
٣. ذكر أهم الرموز السياسية الفلسطينية وشرح أهميتها.
٤. استخدام التصنيفات السياسية المذكورة في الكتيب في تقييم الثقافة السياسية الفلسطينية.
٥. مقارنة الثقافة السياسية الفلسطينية بثقافة ديمقراطية مثالية، مستخدماً مميزات الثقافة الديمقراطية المحددة في الكتيب.

ماذا نعني بالثقافة السياسية

على الرغم من كثرة استخدام مصطلح "الثقافة السياسية" في العلوم الاجتماعية يمكننا القول انه لا يوجد له تعريف موحد، بل ان هناك العشرات من التعريفات المقبولة، وكثيراً ما نجد عدة تعريفات في كتاب واحد. وسنحاول هنا ان نضع تعريفاً اولياً في هذا الكتيب كي ننطلق منه الى شرح التأثير الفعلي للثقافة السياسية في الواقع.

تتفرع الثقافة السياسية من الثقافة السائدة في المجتمع. وهي تتخصص في نظرة أعضاء هذا المجتمع الى انماط توزيع مراكز القوة السلطة وطرق عملها وكيفيات صنع القرار في الدولة والمشاركة فيه والتأثير عليه. وبما انها جزءٌ من الثقافة العامة السائدة فهي متأثرة، بشكل يكاد يكون تلقائياً، بتوجهاتها وقيمها ومبادئها السائدة. فالثقافات السياسية في المجتمعات العربية، على سبيل المثال، متأثرة بالفهم السائد للثقافة الاسلامية وتتبنى العديد من قيمها ومبادئها، او ما يعتقد على الاقل انه قيمها ومبادئها.

يمكن اعتبار الثقافة السياسية مجموعة من النصوص غير المكتوبة التي تشكل رابطاً بين السياسة (مراكز القوة والهيمنة واليات عمل السلطة الخ..) والمجتمع، ووسيطاً يقوم من خلاله هذان الطرفان بالتعاون المتبادل وبناء علاقة الارتباط وفق قواعد سلوك وفرضيات وتصورات مشتركة تصبح جزءاً هاماً من البنية الثقافية التي تقوم عليها الحياة السياسية عامةً.

تتفرع الثقافة السياسية من الثقافة السائدة في المجتمع

تتركب الثقافة السياسية من القيم والمعايير والرموز والقواعد المقبولة في العمل السياسي والتي تستخدم لتبرير اهداف القوى السياسية الراغبة في التأثير السياسي ومنح الشرعية لهذه الاهداف وسوف نقدم في الصفحات اللاحقة الامثلة للتوضيح. كذلك فانها تحدد الطرق والاساليب والترتيبات والاجراءات المشروعة والمقبولة للاستعمال في العمل على تحقيق الاهداف. فليست كل الاساليب مسوّغة، وكثيراً ما نجد اسلوباً مقبولاً على ثقافة سياسية سادت في مكان معين في مرحلة تاريخية محددة، ولكنه غير مقبول على ثقافة سياسية اخرى كانت سائدة في مرحلة مختلفة. ففي حين تقبل واحدة باساليب العنف والقمع مثلا كوسيلة لحسم الخلاف السياسي

او كوسيلة للوصول الى الاهداف السياسية، نجد ان الثقافة الاكثر ديمقراطية ترفضها.

تتفاوت الثقافة السياسية في تحديد اصحاب الحق في المشاركة السياسية بكل مراحلها وأشكالها وكافة العلاقات السياسية في المجتمع، فهنالك ثقافة سياسية تستثني المرأة والشباب والشيوخ أو تستثني العمال أو الذين لا يملكون، وهنالك ثقافة لا تمنح الاجانب حقاً في المشاركة في اللعبة السياسية أو في المواطنة. وتزداد اهمية الثقافة السياسية في حالة الخلافات والصراعات الداخلية، اذ نجدها تلعب دوراً هاماً في تحديد اساليب التعامل مع هذه الخلافات والمخولين بالتدخل لحلها ودرجة الحدة التي تستطيع ان تصل اليها. ففي المجتمعات ذات الثقافة السياسية غير الديمقراطية تُقمع الآراء المخالفة بشدة احياناً، في حين لا تقبل الثقافات الديمقراطية بقمع الخلافات، وذلك من منطلق القبول بمبدأ التعددية. ويتقلص النقاش الذي تسمح به الثقافة غير الديمقراطية حتى يكاد يضم قضايا قليلة هامشية، لا تؤثر على مبنى السلطة ولا تطال نمط توزيع مراكز القوى والتأثير داخل المجتمع. في الانظمة غير الديمقراطية مثلاً لا يسمح للاحزاب المعارضة بالعمل بحرية وكثيراً ما تصدر الاوامر بحلها، كذلك يُحرم انتقاد تصرفات الحاكم، وهو لا يخضع لسيادة القانون، في حين تخضع كل الشخصيات والمؤسسات السياسية في الدول الديمقراطية للنقد العلني والمحاسبة والمساءلة من قبل المواطنين افراداً ومجتمعات.

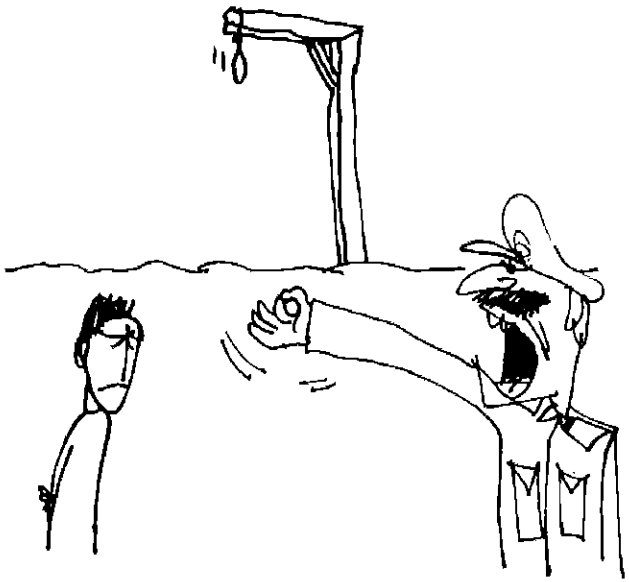

في المجتمعات ذات الثقافة السياسية غير الديمقراطية تقمع الخلافات بشدة أحياناً..

لا يقوم الاعضاء في المجتمع بحساب واعٍ لتوجهاتهم وتصرفاتهم السياسية بوحي من الثقافة السياسية التي يؤمنون بها، كما انهم ليسوا بالضرورة واعين لحقيقة ان الثقافة السياسية تعكس نفسها في افكارهم ونشاطهم اليومي. فعملية اكتساب الثقافة السياسية، كما سنبين لاحقاً، تبدأ من سن مبكرة جداً وتتم يومياً، حيث يستبطن كل فرد في المجتمع القيم والمعايير التي يتعلمها ويعامل وفقاً لها حتى تصبح موجهاً لتصرفاته بصور تلقائية.

بناء على ما سبق هنالك من يعتقد انه بالامكان، بواسطة تحليل الثقافة السياسية ودراستها، فهم التصورات والتوجهات والدوافع السياسية في كل مجتمع على المستويين الرسمي والشعبي، وانعكاساتها على مستوى الواقع السياسي وتأثيراتها على السلوك

السياسي، وعلى تحديد الوظائف السياسية للافراد والجماعات والمؤسسات، وعلى فهم العلاقات بينهم والتوقعات المتبادلة لكل طرف من الآخرين. ولكن هذه النظرية التي تجعل كل ذلك منوطاً بالثقافة السياسية السائدة هي نظرية سطحية للغاية، لانها لا تاخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والمصالح السياسية، كما لا تاخذ بعين الاعتبار ايضاً ان الثقافة السياسية ليست معطىً ثابتاً بل هي متغيرة ومتشكلة، كذلك فانها قد تكون نتاج النظام السياسي القائم الديمقراطي او الديكتاتوري وليست سببه. فكل نظام سياسي يساهم في انتاج الثقافة السياسية التي تحافظ عليه. فالثقافة السياسية، اذن، تؤثر في النظام السياسي السائد كما تتاثر به، وعلاقتهما تبادلية وليست احادية الاتجاه.

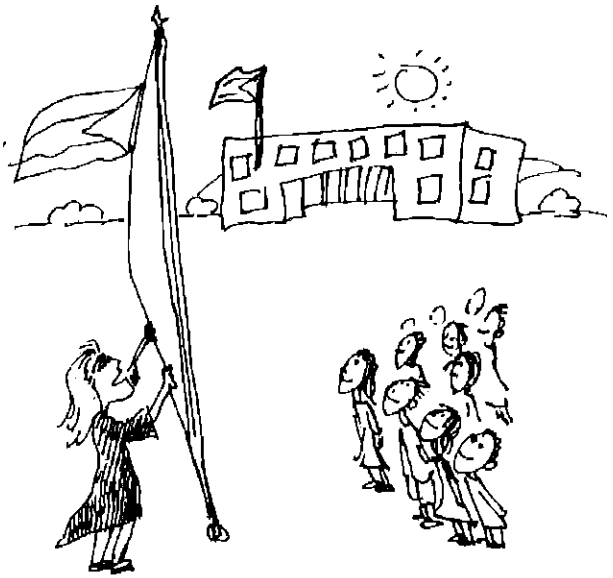

يساهم كل نظام في انتاج الثقافة السياسية التي تحافظ عليه

الثقافة السياسية السائدة
والثقافات الفرعية والثقافات المضادة

اثبتت الابحاث التي اجريت على موضوع الثقافة السياسية انه من الممكن في جميع المجتمعات الحديث عن ثقافة سياسية سائدة هي ثقافة النظام والنخب الحاكمة والاغلبية الساحقة من المواطنين.

تقوم النخب الحاكمة بنشر هذه الثقافة بواسطة التعليم ووسائل الاعلام وغيرها من الوسائل المتاحة. تنجح هذه العملية اكثر ما تنجح في النظام الديمقراطي لان الوسائل المستخدمة هي الاكثر تطوراً والاكثر انفتاحاً على مشاركة المواطنين واهتماماً باستمالتهم واقناعهم بدل تخويفهم وترهيبهم. وتخلق التعددية والمنافسة اللتان تميزان الثقافة الديمقراطية انطباعاً بوجود اكثر من خيار امام المواطنين، وتمكنهم من الاختيار بين حجج وطروحات عديدة ضمن الثقافة السائدة.

لا يحتكر المركز السياسي، ونقصد الفئات الحاكمة وجميع الاوساط صاحبة التأثير على عملية ومضمون صنع القرار، في الدول الديمقراطية تمثيل القيم والمعايير وتحديد التوجهات الى اساليب ومضامين العمل السياسي، حيث تتعدد المراكز التي تمثل قيماً مختلفة وتملك حرية كاملة في تحقيقها وتجنيد الدعم لها. تتنافس هذه المراكز فيما بينها ضمن حدود اللعبة السياسية الديمقراطية المقبولة على الاطراف، وتتغلب عادة الثقافة السياسية للمركز الآخذ في تعزيز قوته بسبب الامكانيات المتوفرة لديه ولا تتوفر للاخرين (مثل السيطرة على وسائل الاعلام ومناهج التعليم وغيرها) ولكن هذا لا يعني الغاء ثقافة باقي الاطراف المتنافسة. لاحظ مثلاً مسار الخلافات وتداول السلطة الدائم بين حزب العمال وحزب المحافظين في انجلترا، او بين الاشتراكي والجمهوري في فرنسا، وتأثير ذلك على القيم والمعايير السياسية المطبقة في هذين البلدين. وحتى في حالة فوز مراكز معارضة في التنافس على السلطة واستلامها، فان التغيير الحاصل في الثقافة السياسية لا يلغي الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الثقافة السياسية الديموقراطية، بل يظهر هذا التغيير في التأكيد والتشديد على جوانب اهملت في السابق. يمكن ان نلاحظ هذا واضحا عند مراقبة الاختلاف ما بين مجالات الاقتصاد والضمان الاجتماعي ودور الدولة في تنظيم العلاقات الاقتصادية مثلا في ظل حكم المحافظين وحكم العمال في بريطانيا، او الاشتراكيين والجمهوريين في فرنسا.

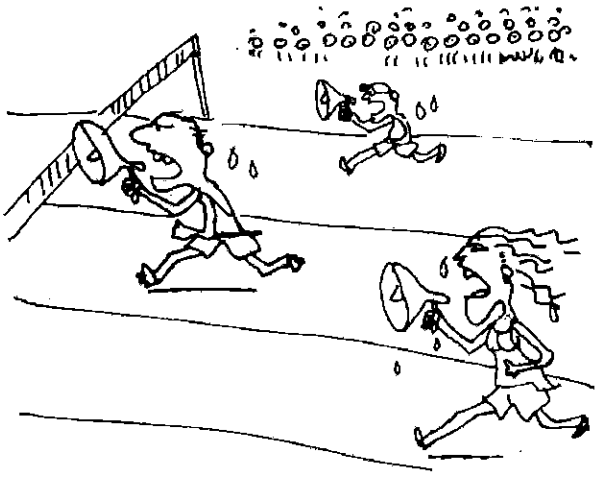

تتنافس المراكز السياسية فيما بينها ضمن حدود اللعبة السياسية الديمقراطية المقبولة على الاطراف، وتتغلب عادة الثقافة السياسية للمركز الآخذ في تعزيز قوته

اضافة الى ذلك، تشترك الاطراف او الجماعات السياسية والاجتماعية والعقائدية العاملة خارج السلطة ومنها جماعات المعارضة والفئات الدينية احياناً، وبصورة جادة، في بلورة الثقافة السياسية عن طريق ردود فعلها على الثقافة السائدة، وذلك بواسطة **الثقافات الفرعية** وهي ثقافات فئات وحركات مختلفة تنسب الى نفسها خصائص ومميزات تجد لها تعبيراً في منظومة من القيم والمعايير تنضوي في اطار الثقافة السياسية العامة ولا تتعارض معها، مثلاً الحركات النسوية وجاليات الاقليات الاثنية في العديد من الدول الديمقراطية في العالم، وهناك ثقافات سياسية فرعية لسكان مناطق جغرافية لها مميزات خاصة.

بناءً على ذلك يمكن ان نجمل بالقول ان كل ثقافة سياسية تحتوي في داخلها على ثقافات فرعية متعددة (ابرزها ثقافة النخب وثقافة الناس) تقيم بينها عادةً علاقة مشاركة وتعاون وتأثير والثقافة السائدة ليست بالضرورة ثقافة الأغلبية فتأثير الثقافة الشعبية قد يكون اقل من تأثير ثقافة النخب، وتشكل العلاقات بينهما أهمية قصوى بالنسبة للتطور الديمقراطي.

عند رسم حيم ورموز ثقافة سياسية سائدة او عامة واحدة في المجتمع تنتج **ثقافات سياسية مضادة** مصدرها الجماعات والشخصيات الرئيسية المختلفة التي تمثل الانقسامات المختلفة في المجتمع، مثل الاعراق والديانات واللغات المختلفة والانتماءات السياسية والايديولوجية. الثقافة السياسية المضادة هي تلك التي تتعارض قيمها ومعاييرها، كلها او جزء منها، مع الثقافة السائدة ومع شرعية النظام الاجتماعي والسياسي القائم، أي انها لا تعترف بحق وشرعية النظام القائم والثقافة التي تسانده وتطرح ثقافة وقيماً بديلة، وقد تكتفي الثقافة المضادة برفض قيم الثقافة السياسية السائدة والنظام السياسي الذي تسانده ولكنها لا تطرح بديلاً. يمكن اعتبار ما تطرحه الحركات الاسلامية القوية في العديد من الدول العربية ثقافة سياسية بديلة، حيث ان قيم ومعايير ورموز هذه الحركات واساليبها وولاءاتها تختلف تماماً عن الثقافة السائدة (الجزائر، مصر، حزب الله في لبنان). وابرز الثقافات المضادة في المجتمعات الغربية هي: ثورة الطلاب في امريكا واوروبا في نهاية الستينات وبداية السبعينات، حركة مقاومة الحرب في فيتنام وحركة الاحتجاج على التسليح في الغرب، وهناك ايضاً «الثقافة السوداء» في امريكا وهي تعارض الثقافة السائدة القائمة على احتقار الاقليات واعتبارهم اقل قدراً من البيض.

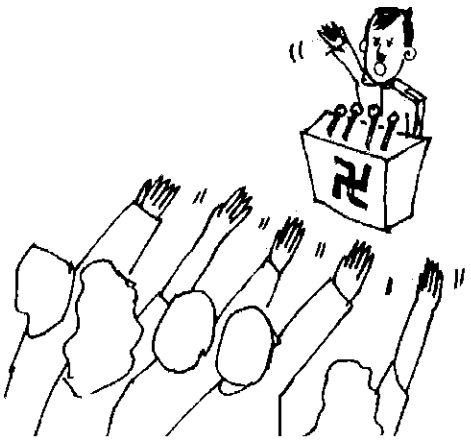

تمكنت الثقافة السياسية المعارضة (النازية) في المانيا بعد الحرب العالمية الأولى من أن تتحول الى ثقافة سائدة في أوساط واسعة من الشعب الألماني

تتمكن احياناً الثقافات السياسية المضادة من فرض نفسها بديلاً للثقافة السائدة، ولكن ذلك يتم عبر عملية صعبة جداً وشروط استثنائية في المجالين

الاقتصادي والاجتماعي، مثل عمليات التغيير الاجتماعي السريعة التي تؤدي الى فجوات اجتماعية وطبقية واقتصادية تنتج عادةً حركات سياسية شديدة المعارضة للنظام القائم . كذلك فان للحروب والثورات والانقلابات والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية غير المخططة والمفاجئة والازمات بشكل عام، تأثير بالغ على امكانيات ان تتحول ثقافة مضادة الى ثقافة سائدة. مثلاً تمكنت الثقافة السياسية المعارضة (النازية) في المانيا بعد الحرب العالمية الاولى، وفي العشرينات بالتحديد، والتي قامت على خلفية الازمات الاجتماعية والاقتصادية هناك، تمكنت من ان تتحول الى ثقافة سائدة بين اوساط واسعة من النخب ومن الشعب الالماني.

ويجب ان نوضح هنا ان الثقافة المضادة او البديلة قادرة على الانتقال من جيل الى جيل عن طريق ادبيات ممنوعة ولقاءات واجتماعات وما الى ذلك، ودائماً تحاول انتهاز الفرص للانتشار والتأثير على الرأي العام. في الدول الاشتراكية مثلاً كانت هناك دائماً ثقافات مضادة ذات نزعات قومية او دينية او ديمقراطية، عاشت في الخفاء وانتقلت اما عن طريق الادباء أوالشعراء أوالكنيسة أوغيرهم.

اسئلة:

١. هل يوجد في المجتمع الفلسطيني ثقافة مضادة؟ وضح اجابتك بالتطرق الى ما تطرحه الحركات الاسلامية والاحزاب الخ.. اشرح.
٢. هات امثلة على ثقافات سياسية فرعية في المجتمع الفلسطيني؟
٣. هات امثلة على صراع الثقافات داخل المجتمعات العربية. اشرح طبيعة الصراع والفئات الاساسية المشاركة فيه.

كيف تنتقل وتنتشر الثقافة السياسية

تنتقل مضامين الثقافة السياسية بواسطة عملية التربية والتثقيف السياسية او ما يسمى عادة "عملية التنشئة السياسية"، وهي العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها اكتساب القيم والمعتقدات والسلوك والتوجهات والرموز في الحياة السياسية . هدف هذه العملية هو اعداد الفرد لتأدية وظائفه السياسية في المجتمع الذي يعيش فيه تبعاً للثقافة السياسية السائدة والفرعية اذا كان ينتمي الى فئة لديها ثقافة سياسية فرعية.

تتم عملية الاعداد والتربية السياسية بصورتين في الوقت نفسه وبشكل يومي، احداها منظمة وغير تلقائية والاخرى تلقائية . ويعتقد علماء السياسة انها تبدأ من يوم ولادة الفرد وتستمر الى يوم مماته، الاّ ان أهميتها تكون كبيرة وواضحة في مراحل الصبا والشباب. تتم عملية التنشئة السياسية عبر وكلاء لهذه العملية هم:

١. الاحداث السياسية في الماضي والحاضر (وهناك أهمية خاصة لكيفية فهم وصياغة وتعلم التاريخ السياسي المحلي لكل مجتمع)
٢. الاحزاب والحركات السياسية.
٣. المؤسسات الحكومية، مثل الشرطة والجيش ووسائل الاعلام الرسمية.
٤. المؤسسات غير الحكومية ابتداءً من العائلة. ويميل البعض الى اسناد دور اساسي في عملية الاعداد والتربية السياسيين للعائلة والمدرسة والفئة الاجتماعية والمهنية التي ينتمي اليها الفرد ومحيطه المباشر، مثل العشيرة والعائلة الممتدة في مجتمعاتنا، كذلك فان هنالك اهمية خاصة للتدين والمؤسسات الدينية وكيفية ممارسة الدين.

يميل البعض الى اسناد دور اساسي في عملية الاعداد والتربية السياسية للعائلة والمدرسة

تختلف عملية التنشئة السياسية من مجتمع الى آخر وتتاثر بالعلاقات الاجتماعية السائدة، وبالمبنى الاجتماعي والسياسي، ودرجة الاحتكاك اليومي وبالامور السياسية المتاحة للفرد، ومدى مشاركته فيها او فرص مشاهدته للاحداث الهامة. فقد تقتصر المشاركة على الاحتفالات الوطنية والاحتفاء بالزعيم القائد، كما قد تكون مقصورة على مشاركة في عملية انتخابية والتعرض للدعاية التي تسبقها والاضطرار الى اتخاذ قرار بشأن الاقتراع.

وبسبب أهمية التنشئة السياسية وتأثيرها على الحياة السياسية والاجتماعية، تبدي الانظمة السياسية والنخب اهتماماً بالغاً بها، كما تحاول ان تتدخل بشكل فاعل ومؤثر في جميع مراحلها.

فهي تقوم بالتأثير مباشرة وباشكال غير مباشرة في تحديد مضمون ما ينقل الى الافراد في كتب الدراسة ووسائل الاعلام. كما تختار "وكلاء" الاعداد والتربية حسب ما تراه مناسباً، فهناك مثلاً انظمة محافظة تشدد على دور العائلة التي تعتبر عادةً وكيلاً محافظاً لعملية التنشئة السياسية او تشدد على دور المؤسسة الدينية التقليدية. هذا في حين تقوم الانظمة الراديكالية ذات الوجهة المستقبلية باسناد الدور الاهم في عملية التنشئة الى "وكلاء" آخرين مثل المدرسة والحزب والحركات الكشفية والنوادي التي يسهل اختراقها من قبل الدولة، وتوجيه التربية فيها بشكل مخالف للقيم التقليدية السائدة في المجتمع ومن ضمنه العائلة.

تقوم الأنظمة السياسية بالتأثير مباشرة وباشكال غير مباشرة في تحديد مضمون ما ينقل الى الأفراد في وسائل الاعلام

اسئلة:

١. حاول ان تشرح أهمية المشاركة اليومية المستمرة في الانتفاضة الفلسطينية على عملية الاعداد والتربية السياسيين لمن هم اليوم في بداية جيل الشباب؟

٢. رتب بالتدريج حسب قوة التأثير وكلاء الاعداد والتربية السياسيين الذين يؤثرون عليك؟ واشرح (وكلاء عملية التنشئة مذكورون اعلاه).

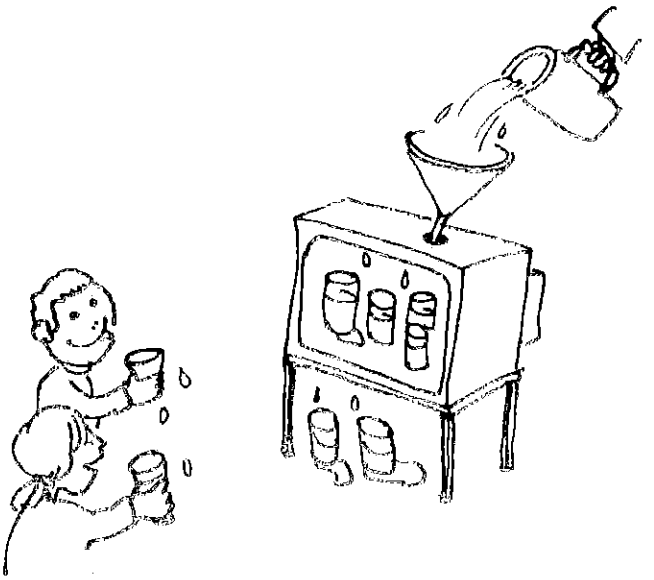

يوجد لكل ثقافة سياسية رموز خاصة بها تعكس وتعبر عن منظومة القيم والمعايير التي تقوم عليها هذه الثقافة، ويمكن عن طريق دراسة هذه الرموز وتحليلها وفهم اصولها وتكوينها والتغيرات الحاصلة فيها وانماط التعامل معها، ان نفهم الكثير عن الثقافة السياسية نفسها وعن المجتمع السائدة فيه. فانتشار الرموز الدينية في مجتمع معين تعكس ثقافة سياسية ذات توجه ديني وسلوك سياسي متأثر بالدين، على عكس حالة تسود فيها في مجتمع آخر رموز لها طابع قومي علماني مثلاً. (الرموز السائدة في ايران تختلف عن الرموز السائدة في تركيا وسورية على سبيل المثال).

انتشار الرموز الدينية في مجتمع معين يعكس ثقافة سياسية ذات توجه ديني (ايران على سبيل المثال)

منذ القدم، لاحظ المفكرون السياسيون أهمية الدور الذي تلعبه الرموز في بلورة شعور لدى الافراد بانتمائهم الى الجماعة، وهذا صحيح بالنسبة لأطرهم الضيقة مثل الانتماء الى نادٍ أو الى جماعة مؤيدين لفرقة رياضية معينة (لاحظ مثلاً ان لأغلب الفرق الرياضية المشهورة في انجلترا رموزاً والواناً خاصة يحملها المؤيدون ويزينون بها سياراتهم وملابسهم) أو اعضاء حركة او حزب سياسيين .. الخ. كما انه صحيح عند الحديث عن شعب أو طائفة أو سكان منطقة جغرافية أو قومية واحدة. وما زال هذا التوجه مقبولاً في العلوم السياسية والاجتماعية المعاصرة.

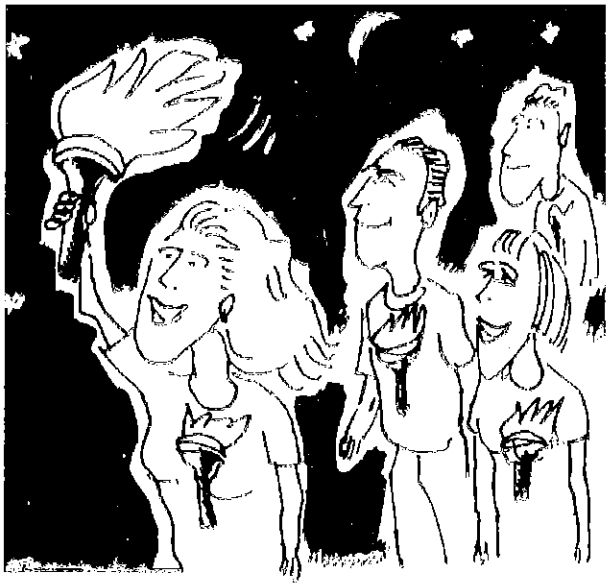

تلعب الرموز السياسية دوراً هاماً في توجيه التصرف السياسي للناس

تلعب الرموز السياسية دوراً هاماً في توجيه السلوك السياسي للناس بناءً على قدرتها على ترسيخ ولائهم لها. وهي تعمل على خلق هوية جماعية ينتمي اليها الافراد وعلى تجنيد وحشد اعضاء الجماعة (اقلية او شعب او طائفة أو مجموعات اصغر عدداً) لتحقيق اهداف مشتركة او للايمان بفكر معين او لتبني توجهات ذات مميزات خاصة.

تعي المؤسسات الرسمية عادةً أهمية دور الرموز في توجيه التصرفات السياسية فتستخدمها في عملية السيطرة والتحكم بالامور وفي سعيها للحصول على الشرعية من المواطنين. ومن الممكن الوصول الى مستوى عال من السيطرة واكتساب ولاء المواطنين بواسطة استخدام موجه ومكثف للرموز لتجنيد الدعم للسياسة المعمول بها. في اسرائيل مثلاً تحول الجيش وقضية الامن المهدد وفكرة ارض اسرائيل الى رموز كسبت تأييداً عارماً، حتى أصبحت حكومة اسرائيل قادرة على استغلالها لكسب التأييد لسياستها في الاعتداء على جنوب لبنان واحتلال الاراضي الفلسطينية وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني وخرق كل المواثيق بشأن احترام حقوق الانسان. فالرموز التي يبلورها ويروجها النظام هي الاكثر قدرة على القبول والانتشار، وقلما نجد قوى اخرى لها ثقافات سياسية مضادة تقدر على الوصول الى الناس بنفس القوة والقدرة للتأثير على آرائه. ومن المهم ان نذكر هنا ان قوة تأثير الرموز تكمن في انها سهلة الوصول إلى جميع الفئات وهي ترافق الناس في حياتهم اليومية العادية، فالفقير والامي والعجوز والولد والرجل والمرأة يرونها ويسمعونها ويتأثرون بها فتؤثر على بلورة مواقفهم.

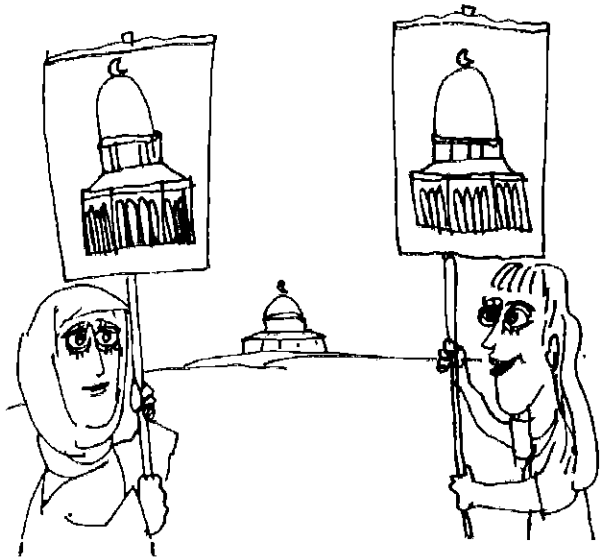

القدس رمز مهم في الثقافة السياسية الفلسطينية السائدة وفي الثقافة السياسية المضادة التي تحملها بعض الحركات الاسلامية

للثقافات السياسية المضادة عادة رموز سياسية مختلفة هي احياناً علم او نشيد مختلفان او بطل قومي او شخصية دينية او مناسبة تاريخية وغيرها، الا انه من الممكن ان تكون للثقافتين رموز متشابهة مختلف على تفسيرها وعلى الهدف الذي تجند من اجله. فالقدس مثلاً رمز مهم في الثقافة السياسية الفلسطينية السائدة وفي الثقافة السياسية المضادة التي تحملها بعض الحركات الاسلامية.

ومن أهم الرموز السياسية المعروفة في العديد من المجتمعات:

١. البطل القومي كرمز حيث تبرز تضحياته وخدماته لمجتمعه ووطنه بغض النظر عما اذا كانت قد وقعت فعلاً ام لا. وتستعمل صوره وافكاره واقواله، حقيقية كانت ام مفتعلة، للتجنيد السياسي والحفاظ على التضامن. ونجد في أغلب الدول في العالم ابطالاً قوميين تقام لهم النصب التذكارية وتتولى مؤسسات الدولة ابراز الجوانب المختلفة لشخصياتهم المفترضة. والامثلة كثيرة، مثل صلاح الدين الايوبي في العالم العربي عموماً، وغاريبالدي في ايطاليا، وبسمارك في المانيا، وسلطان باشا الاطرش في سورية، والشيخ عز الدين القسام في فلسطين، وغير ذلك.

٢. الدولة كرمز حيث انها تمثل مواطنيها، وتحتل رموزها أهمية كبيرة وبضمنها العلم والنشيد والعاصمة.. الخ.

٣. الاحداث التاريخية المحلية الخاصة، مثل المعارك الشهيرة التي شهدت انتصارات او هزائم ماساوية. ويتم عادة تصوير بسالة طرف معين ووحشية طرف اخر كما كان في معركة الكرامة وميسلون او معارك كبرى مثل واترلو ومعركة العلمين وغيرها. كذلك فان تاريخ الاستقلال وتاريخ الجلاء وطرد الاستعمار هي احداث تاريخية مهمة.

٤. الطقوس الوطنية على اختلاف مناسباتها، وهي تمنح الافراد شعوراً بالانتماء الى المجموع وتعزز التضامن وتساعد على ازالة الخلافات والتوترات الداخلية، وتدعم شرعية النظامين الاجتماعي والسياسي. من هذه الطقوس مثلاً خطاب العرش السنوي في ذكرى محددة، الجولة الأسبوعية لملكة بريطانيا في ايام الآحاد، المؤتمر السنوي لكل من الاحزاب الكبيرة (في الولايات المتحدة). ومن ضمن هذه الطقوس يمكن ذكر
العروض العسكرية في ذكرى الثورة الفرنسية او في ذكرى الاستقلال وغيرها.

٥. منصب رسمي معين كرمز وطني مثل القيصر والملكة في انجلترا والدنمارك ورئيس الدولة في العديد من الدول الديمقراطية البرلمانية.

نجد في اغلب الدول في العالم ابطالاً قوميين تقام لهم النصب التذكارية، ومثال على ذلك غاريبالدي في ايطاليا

من أهم الرموز السياسية المعروفة في العديد من المجتمعات: الدولة والعلم والنشيد

اسئلة:

١. اذكر بعض الرموز السياسيّة الفلسطينية التي تحظى بالتاييد واشرح أهميتها؟

٢. هل شاركت في طقوس سياسية ووطنية؟ صف مشاعرك ومشاعر المشاركين.

٣. اين تكمن برأيك المشكلة في الاستخدام المكثف للرموز الذي يقوم به نظام معين؟

٤. هل تستخدم الرموز السياسية لحث الناس على التفكير أم لتجنيدهم وراء السلطة القائمة؟

التصنيفات المتبعة للثقافات السياسية

تميز الابحاث السياسية بين عدة اصناف من الثقافات السياسية وذلك بناءً على واقع الدول التي اجريت فيها الابحاث. وقد تبنت العلوم السياسية في امريكا، حيث تطور مفهوم الثقافة السياسية، تصنيفاً وضعه في الستينات عالمان امريكيان أجريا بحثاً مقارناً في خمس دول غربية لبحث العلاقة بين المؤثرات الثقافية في كل منها وعلاقتها بثبات النظام الدولي.

وبموجب هذا التصنيف هناك ثلاثة أصناف رئيسية من الثقافات السياسية هي:

يكتسب الزعيم في الثقافة السياسية الضيقة صفات الأبوة .. وتدار الحياة السياسية وكأنها شأن عائلي..

١. الثقافة السياسية الضيقة والمحدودة وتسمى ايضاً القبلية، وهي تتميز بقوة تأثير عوامل مثل العائلة والدين والجيش والمصالح الاقتصادية للزعيم على الحياة السياسية، حيث تتداخل هذه القوى مع الحياة السياسية كما يحدث في المجتمع القبلي البدائي، فلا فصل بين رئيس القبيلة وبين كبير القوم وبين صانعي القرار حيث يدمج الزعيم في شخصه القوة السياسية والهيمنة الاقتصادية والدينية والعسكرية وغيرها. ولكن هذا النمط من القيادة والادارة وصنع القرار ليس محصوراً في القبائل بل انه معروف في عالمنا المعاصر في الكثير من الدول العربية والافريقية وباقي دول العالم الثالث. يكتسب الزعيم العسكري او القائد السياسي في هذه الثقافات السياسية مكانة قريبة من القداسة والعظمة وصفات الابوة، وتدار الحياة السياسية وكأنها شأن عائلي مركباته متداخلة. ويمكن ان نعتبر الثقافات السياسية في السعودية وبعض دول الخليج ثقافات سياسية محدودة او قبلية. فالملك في الثقافة السياسية السائدة هو بمثابة اب للجميع وصانع للقرار السياسي ومسيطر على الاقتصاد. بناءً على ما سبق فان تأثير الافراد على الحياة العامة في هذه الثقافات السياسية محدود جداً حيث يتم صناعة القرارات ووضع السياسة في ديوان الزعيم الاوحد وبين حاشيته المقربة. وعليه فان الثقافة السياسية من هذا النوع تقوم في مجتمعات غير ديمقراطية تبنى فيها العلاقة بين النظام وبين المجتمع على الدمج بين علاقات القوة والسيطرة وبين علاقات الابوة.

٢. ثقافة الرعايا: وهي تتميز بالفصل الحاد بين السلطة والمجتمع او غالبية اعضائه وبعدم مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار السياسي والتاثير على الحياة العامة. كما انهم لا يطالبون باشراكهم في هذه العملية بل يقبلون ممارسات السلطة واساليب تطبيقها

لقراراتها بخضوع وطاعة، وليس كما في الثقافة السياسية القبلية المحدودة. ففي هذا النوع من الثقافة السياسية يستقل المجال السياسي عن العائلة والقبيلة والدين والطائفة، فهناك فصل واضح بين هذه المجالات. وفيها تتراوح مواقف المواطنين من النظام القائم بين الرفض والتأييد بناءً على درجة قيام هذا النظام على توفير بعض حاجاتهم الضرورية. ولكنهم في اغلب الاحيان لا يطالبون بالمشاركة اعتقاداً منهم بان الفصل بين النظام والمجتمع حاد وراسخ. ويمكن ملاحظة مثل هذه الحالة في مجتمعات الاطراف،اي في القرى والمناطق البدائية البعيدة عن العاصمة والمدن حيث يكمن المركز السياسي والثقافي والاجتماعي، في مصر والعديد من الدول العربية على سبيل الحصر.

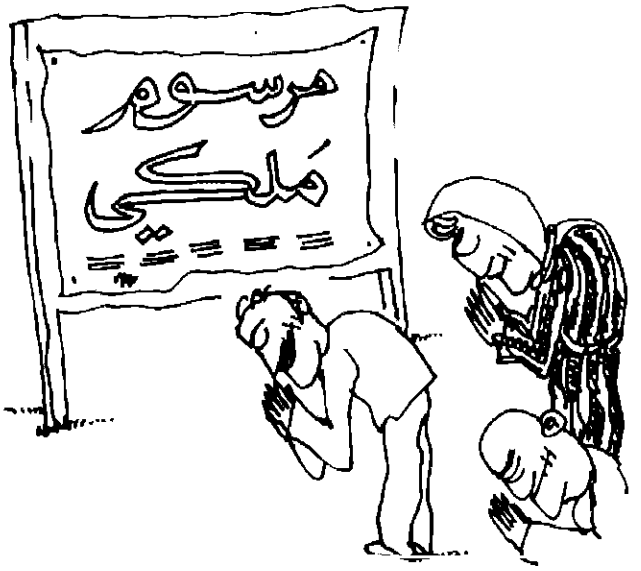

في "ثقافة الرعايا" يقبل المواطنون ممارسات السلطة واساليب تطبيقها لقراراتها بخضوع.. وطاعة..

٣. ثقافة المشاركة: تتميز هذه الثقافة السياسية بتأثير وعلاقات متبادلين ومستمرين بين النظام والمواطنين او بين المركز السياسي واطرافه. فليس هناك فصل حاد بينهما بل انفتاح لكل واحد على الآخر ومشاركة كل طرف في مجرى الامور لدى الطرف الآخر، فالمواطنون يشاركون في عملية اتخاذ القرار بواسطة العمل السياسي والضغوط الموجهة الى المركز. ومن الممكن ان نستنتج ان مميزات هذه الثقافة توفر بعض الشروط اللازمة لنشوء المجتمع والنظام الديمقراطيين.

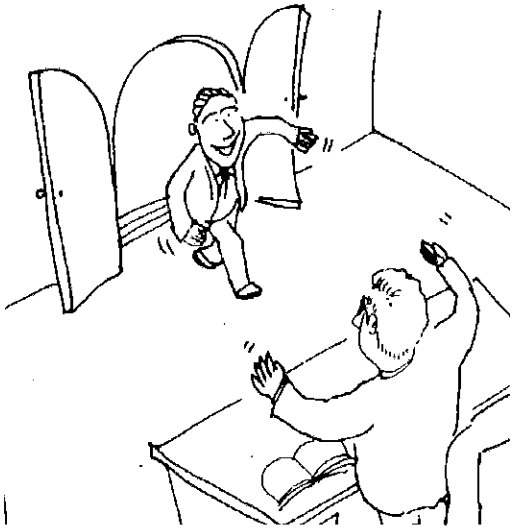

تتميز ثقافة المشاركة بعدم وجود فصل حاد بين النظام والمواطنين بل انفتاح لكل واحد على الآخر

ويعتقد العالمان الامريكيان اللذان وضعا هذا التصنيف ان أغلب الثقافات السياسية في الواقع هي عبارة عن خليط من هذه الثقافات معاً، وفي العديد من الدول في الغرب نجد ثقافة سياسية هي عبارة عن تداخل بين ثقافة المشاركة وثقافة الرعايا (الولايات المتحدة وبريطانيا).

هناك ايضاً طريقة اخرى لتصنيف الثقافات السياسية، وذلك يتم حسب

مواقفها من عدة قضايا اساسية اعتبرها علماء السياسة قضايا عامة مشتركة لجميع المجتمعات، لها تأثير كبير على المواقف والتصرفات للفرد والجماعة التي ينتمي اليها، والمؤسسات وسلم اولويات هذه الاطراف جميعها.

تفضل الثقافة والطائفية العلاقات المحددة المنغلقة .. ويرافق ذلك بروز مواقف سياسية واجتماعية تتميز بالحدة والعنف تجاه من لا ينتمون الى نفس الهوية

من أهم هذه القضايا:

١. الموقف من اللجوء الى العنف والقوة في الحياة السياسية والاجتماعية مقابل الحوار والتوفيق. وهذا فرق اساسي بين الدول والمجتمعات العسكرية وبين الديمقراطية منها.

٢. الموقف من التجانس والسعي الى الواحدية مقابل التعددية والاختلاف والتسامح السياسي والاجتماعي. ويمكن الحديث عن درجات مختلفة من القبول بالتعددية والتسامح في المجتمعات المختلفة وبضمنها المجتمعات الديمقراطية.

٣. الموقف من مبدأ المواطنة مقابل تكريس الانتماءات القبلية والاثنية والقرابة. تقوم الثقافة السياسية التي تطبق وتحترم مفهوم المواطنة كوضعية قانونية متساوية لجميع الافراد في المجتمع على مبدأ المساواة، بغض النظر عن الانتماء الديني والعرقي والجنسي والعائلي والاثني والعقائدي وعن الحالة الاقتصادية. وتعتبر المواطنين متساوين امام القانون ولهم حقوق وواجبات متساوية. هذا الموقف يجد في المجتمعات الديمقراطية التعبير الاكثر امانة له. ولكن حتى في هذه الدول يبقى هناك تأثير للانتماءات الاثنية والقومية والعرقية، والمعركة على سيادة مبدأ المواطنة ما زالت مستمرة حتى يومنا. اما الثقافة التي تكرس الانتماءات القبلية والاثنية والطائفية والفكرية فتفضل العلاقات المحدودة المنغلقة داخل الجماعة المتجانسة، ويرافق ذلك بروز مواقف سياسية واجتماعية تتميز بالحدة والعنف تجاه من لا ينتمون الى نفس الهوية. وتشكل الحالة التي سادت في لبنان منذ السبعينات وحتى يومنا هذا مثلاً بارزاً على ثقافة سياسية تتميز بموقف كهذا في حالة الانتماء الطائفي.

٤. الموقف من الفرد او الجماعة كمركز للحياة الاجتماعية والسياسية. ففي حين تضع الثقافة الديمقراطية الانسان الفرد في مركز المجتمع وتجعل لمصالحة اولوية على مصلحة الجماعة من أي نوع كان مثل العائلة، القبيلة، الحزب، الطبقة، الدولة او الشعب، نجد ثقافات سياسية محافظة تنصب الجماعة في مركز الحياة الاجتماعية والسياسية وتضع مصلحتها على رأس سلم الاولويات التي يجب

تحقيقها. وفي هذه الحالة لا يكون للفرد الانسان وجود الا كجزء من الجماعة التي تتحول الى رمز مقدس احياناً. وبحسب ثقافة سياسية كهذه (ثقافة موجهة لخدمة الجماعة) فان للجماعة (عائلة، حزب، دولة ..الخ) حق التدخل حتى في حياة الافراد وتوجيهها، وغالباً ما يكون هذا التدخل تعسفياً طالما لا يراعي الخصوصية والكرامة الشخصية والحقوق الانسانية. هذا هو الوضع السائد في جميع الانظمة غير الديمقراطية وداخل الجماعات الدينية المتزمتة حيث الجماعة رمز مقدس، ومصلحتها (او ما يتم تصويره من قبل الحكام على انه مصلحتها) اهم من مصلحة الفرد الملزم بالعمل على تحقيق اهدافها المفترضة وخدمتها، وحيث حرية الفرد في الاختيار محددة، والخيرات الاقتصادية ومراكز القوة لا توزع بالتساوي ولا حسب الكفاءة.

٥. الموقف من المساواة والتمييز. وهذا فرق آخر بين الثقافة السياسية الديمقراطية وبين غير الديمقراطية، حيث تعتبر الاولى ان جميع الناس متساوون في انسانيتهم وفي حاجاتهم وصفاتهم الاساسية وتعتبر عدم المساواة امراً غير عادل وغير طبيعي. هذا في حين ترى الثقافات غير الديمقراطية ان التمييز هو معطى اجتماعي مترسخ في الطبيعة وفي الحياة، وعليه فان حصة كل فرد تعتمد على قدراته وعلى تحصيله واحياناً كثيرة على انتمائه. فلهذا امتيازات لكونه رجلاً وليس امرأة، ولهذا لكونه يهودياً وليس عربياً، ولذاك لكونه سليل عائلة ارستقراطية.. وهكذا. لا يمكننا الحديث عن واقع معاصر يتميز بالمساواة المطلقة ولا حتى في اكثر دول العالم ديمقراطية. يمكن القول ان المواطنين في المجتمعات الديمقراطية الغربية يتمتعون بالمساواة امام القانون وفي الحقوق والحريات المدنية، ولكن هذه المجتمعات تشجع المنافسة الحرة في الاقتصاد والعمل وتعرف ان نتائج هذه المنافسة هي انعدام المساواة في الملكية وبالتالي في التحصيل العلمي والثقافي وفي التاثير على عملية صنع القرار...الخ.

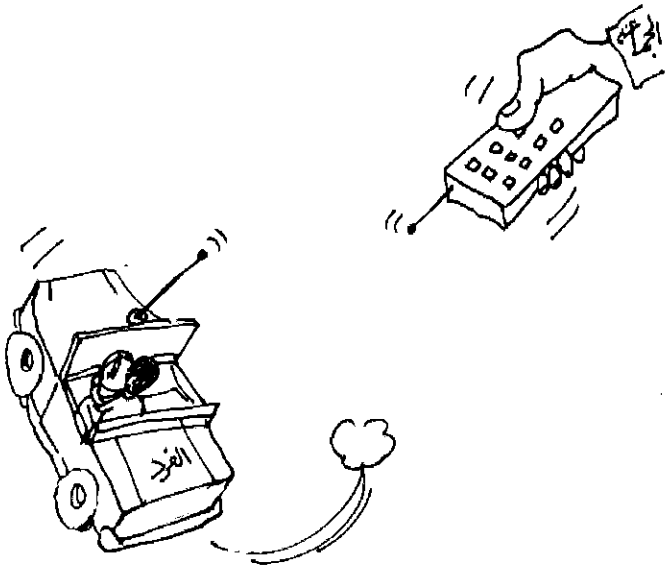

حسب الثقافة السياسية المحافظة ، فان للجماعة حق في التدخل في حياة الافراد وتوجيهها.

الثقافة السياسية الديمقراطية

بناءً على ما ورد سنقوم هنا بتحديد اهم المميزات الاساسية للثقافة السياسية الديمقراطية التي من الممكن ان تتواجد بدرجات متفاوتة في الديمقراطيات القائمة في العالم اليوم، ولذلك نجد العديد من الفروق الواضحة بين الدول الديمقراطية المختلفة. فالديمقراطية اليابانية تختلف عن الديمقراطية الامريكية، والنشاط السياسي في الولايات المتحدة يختلف عنه في فرنسا، فما يحظى بالاهتمام الواسع جداً لدى الجمهور في الاولى لا يهم الناس في الثانية (كل ما يخص الحياة الخاصة للمرشحين للمناصب العليا في الدولة مثلاً)، وهكذا بالنسبة لتحديد الاهداف العامةحسب سلم اولويات يختلف من دولة الى أخرى والسعي الى تحقيقه بالاساليب المقبولة.

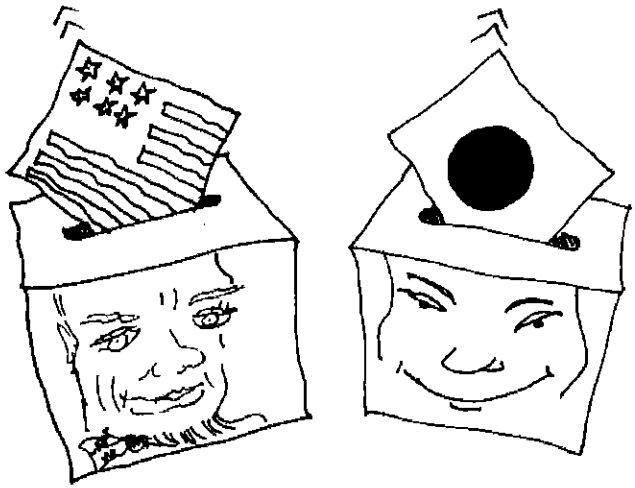

هناك العديد من الفروق بين الدول الديمقراطية المختلفة: فالديمقراطية اليابانية تختلف عن الديمقراطية الامريكية مثلاً.

ومميزات الثقافة الديمقراطية هي:

١. احترام مبادئ التعددية والتسامح ورفض العنف والحفاظ على حرية الحوار والمنافسة القائمة على احترام حق الآخر في التعبير عن نفسه وأفكاره ومصالحه.

٢. قبول الاختلاف واعتباره مشروعاً وتبني قواعد عمل مقبولة قائمة على التعددية في حل الخلافات وقبول حسم الاغلبية.

٣. تشجيع مبدأ المشاركة السياسية عند المواطنين لترسيخ الشعور بانهم قادرون على التأثير والاسهام في صنع القرار واحترام مبدأ الشعب صاحب السيادة. (راجع الكتيبات السابقة).

٤. اشاعة الثقة بين المواطنين انفسهم وفي علاقاتهم مع المؤسسات والنظام. فمع انعدام الثقة لا يجوز الحديث عن التمثيل وعن علاقة سليمة بين الناخبين وممثليهم وعن شعور المواطنين بالقدرة على التأثير، وعليه فلا يمكن الحديث عن ديمقراطية ثابتة. وقد اثبتت الابحاث الميدانية ان انعدام الثقة في المجال السياسي حال دون امكانية ترسيخ جذور الثقافة السياسية الديمقراطية وكان سبباً لفقدان الثقة بالديمقراطية عموماً والبحث عن بدائل لها.

٥. احترام مبدأ تداول السلطة بالانتخابات العامة الديمقراطية والنزيهة والدورية، والمقصود هو احترام نتائج الانتخابات حتى عندما تكون السلطة او الحزب او الفرد في الطرف المهزوم الذي خسر في الانتخابات.

٦. احترام الحريات المدنية وحقوق المواطنة (حرية التعبير والعقيدة والديانة والتجمع والحقوق السياسية والاقتصادية..الخ).

٧. احترام مبدأ سيادة القانون والمساواة أمامه.

٨. احترام اهمية الفرد كمركز للحياة الاجتماعية وتطوير حساسية خاصة تجاه تدخل جهاز الدولة في حياته وفي توجيه حياة المجتمع، ففي الدول غير الديمقراطية نرى ان الثقافة السائدة تصور تدخل الدولة بشكل تعسفي في جميع جوانب الحياة، مثل الاقتصاد والعائلة وغيرها، على انه امر طبيعي.

٩. احترام مبدأ «الأغلبية تحكم ولا تستبد»، واحترام رأي ومصالح الأقلية.

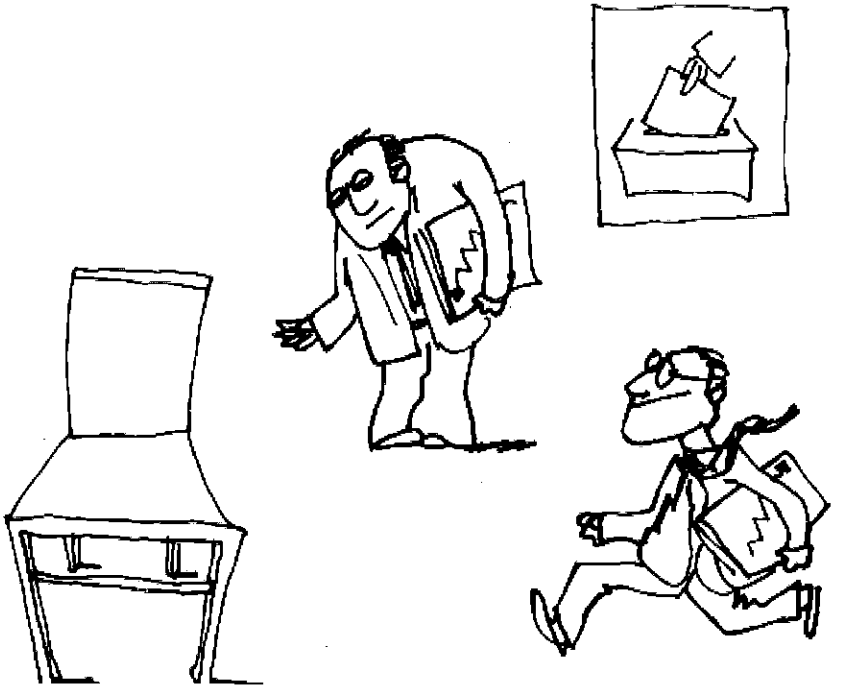

من ميزات الثقافة الديمقراطية : احترام نتائج الانتخابات حتى عندما تكون السلطة في الطرف الذي خسر في النتيجة النهائية..

أما عن رموز الثقافة السياسية الديمقراطية فانها تتناسب مع هذه القيم على الاقل بالنسبة للمجتمع الذي نتحدث عنه. حيث من الممكن ان نجد لدى مجتمع ديمقراطي معين رموزاً قد نفسرها على انها عنيفة، مثل ذكرى حروب ومعارك وغير ذلك. ولكن الأهم هي معانيها والقيم المتعلقة بها بالنسبة لابناء المجتمع نفسه، فالعديد من الحروب والمعارك في تاريخ امريكا تتعلق في ذهن الامريكيين بالحريات المدنية واحترام حقوق الانسان والديمقراطية. أي ان المهم هو احترام قواعد اللعبة الديموقراطية والاسس الاخرى للثقافة الديموقراطية. ولا تختلف وظيفة الرموز السياسية في الثقافة الديمقراطية عنها في أي ثقافة سياسية اخرى، وقد شرحنا هذه الوظيفة في فصل خاص.

كذلك فان عملية التنشئة والتربية السياسيتين في الثقافة الديمقراطية تشبه مثيلتها في أية ثقافة سياسية، ووكلاؤها هم نفس الوكلاء الذين ذكرناهم سابقاً.

ان وجود ثقافة سياسة ديمقراطية لها هذه الصفات ليست كفيلة بوجود النظام الديمقراطي اذا لم تتوفر مركبات اخرى تشكل الخلفية الضرورية لوجود الديمقراطية مثل:

١. خضوع قوات الجيش والامن للحكومات المنتخبة والتزامها بعدم التدخل في الحياة السياسية والاجتماعية اليومية، فلا يمكن الحديث عن ديمقراطية ثابتة في تركيا الآن حيث يهدد الجيش الحكومة الحالية بالانقلاب عليها اذا لم تتصرف حسب إملاءاته في مجالات مختلفة.

لا يمكن الحديث عن ديمقراطية ثابتة في تركيا مثلاً حيث يهدد الجيش الحكومة بالانقلاب عليها اذا لم تتصرف حسب املاءاته..

٢. حرية اقتصادية بشكل يضمن المنافسة والتعددية ضمن آليات تنظيم تراقبها الدولة للحؤول دون تفاقم استغلال الضعفاء.

٣. وجود تنظيمات ومؤسسات ونقابات تمثل المصالح المختلفة وتدافع عنها وفي مقدمتها الاحزاب السياسية.

٤. وجود درجة من التجانس الثقافي. تتم في اطاره عملية ممارسة الديمقراطية وفي حالة انعدامه يجب وضع قواعد مجمع عليها للتصرف السياسي تمنع تفاقم الخلافات بين الفئات التي تملك ثقافات مختلفة الى حالة من العداء الذي يهدد المجتمع بحرب أهلية.

٥. ان لا تكون الدولة مسرحاً للاعتداءات والضغوطات الداخلية والخارجية ولاحتلال اجنبي.

ولكن هذه الخلفية غير موجودة في العديد من دول العالم التي تحاول الانتقال الى اقامة نظام ديمقراطي كما في حالة الدول الاشتراكية سابقاً وبعض دول افريقيا والعالم الثالث. يدفع واقع هذه الدول عادةً الى التفكير في السؤال الذي ما زال مفتوحاً حتى اليوم وهو: ما هو الأهم في عملية الانتقال الى الديمقراطية.. ثقافة سياسية ديمقراطية تشارك فيها الجماهير، ام ضمان وجود آليات ديمقراطية مثل تداول السلطة بالانتخابات والحد من تدخل جهاز الدولة بصورة مبالغة فيها في حياة المجتمع، واحترام مبادئ المساءلة والمحاسبة، وسيادة القانون وفصل السلطات ومبدأ حق التمثيل العادل للجميع، والتزام السلطة التنفيذية بالعمل على تحقيق حاجات المواطنين، واحترام الحريات المدنية وحقوق الانسان والمساواة، وحق اقامة المنظمات التي تمثل المجتمع أمام الدولة مثل الاحزاب والتنظيمات غير الحكومية والنقابات التي تقر بضرورة الحفاظ على النظام الاجتماعي وتغييره تدريجياً وبالوسائل الديموقراطية دون تهديده؟

فقد توصل الأغلبية الى الحكم وبالانتخاب الديمقراطي نظاماً سياسياً لا يحترم كل هذه الآليات الديمقراطية فهل يعني ذلك ان الديمقراطية لا يمكن ان تقوم الا بعد نشوء ثقافة ديمقراطية في اوساط أغلبية الشعب؟

لن نستغرق في بحث هذا السؤال ومحاولة التوصل الى اجابة قاطعة له، لانها غير ممكنة اصلاً. ولكننا في المقابل نلخص بالقول ان الانتقال الى الديمقراطية يفرض الاهتمام بطرفي السؤال السابق على شكل بلورة قاعدة تنظيمية واجراءات ديمقراطية، كما ذكرنا سابقاً، تقوم على مبدأ سيادة الشعب وتداول السلطة والحريات والمساواة والقانون من ناحية، ومن ناحية اخرى السعي الى زيادة المشاركة السياسية الشعبية في الشؤون العامة وتطوير ثقافة سياسية ديمقراطية توجه السلوك السياسي للمواطنين عامة او لممثليهم ونخبهم ومنظماتهم على الأقل، لمنع حالة يحصل فيها انقطاع تام بين الدولة والمجتمع. توسيع الاصلاحات الديمقراطية والمشاركة السياسية يساهم في انتاج ثقافة ديمقراطية، والثقافة الديمقراطية بدورها تساهم في تقوية النظام الديمقراطي وتطويره.

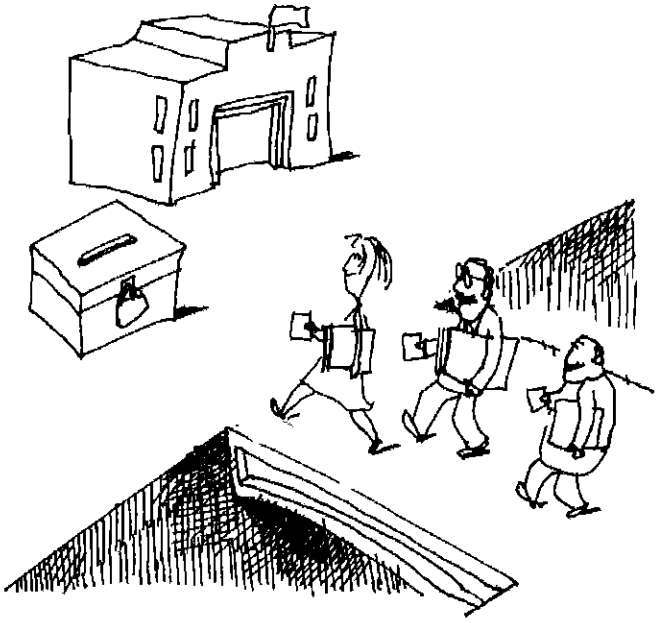

ان الانتقال الى الديمقراطية يفرض تطور ثقافة سياسية. توجه التصرف السياسي للمواطنين ومنظماتهم وممثليهم لمنع حالة يحصل فيها انقطاع تام بين الدولة والمجتمع

اسئلة:

١. هل تعتقد ان الثقافة الفلسطينية السياسية السائدة هي ثقافة ديمقراطية؟ اشرح.

٢. هل أثر الاحتلال الاسرائيلي طوال ثلاثة عقود على إمكانيات تبلور ثقافة سياسية ديمقراطية في المناطق المحتلة؟ اشرح.

منشورات مواطن

● **سلسلة دراسات وأبحاث:**

١. حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية
بقلم: برهان غليون عزمي بشارة
جورج جقمان سعيد زيداني.

٢. مساهمة في نقد المجتمع المدني: عزمي بشارة

٣. بين عالمين: رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني ساري حنفي.

٤. الحداثة والديمقراطية: محمد يعقوب (قيد الاعداد).

● **سلسلة مداخلات وأوراق نقدية:**

١. الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل.
بقلم: ربى الحصري علي الخليلي بسام الصالحي.

٢. المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة.
بقلم: عزت عبد الهادي اسامة حلبي سليم تماري.

٣. الديمقراطية الفلسطينية: اوراق نقدية.
بقلم: موسى البديري جميل هلال
جورج جقمان عزمي بشارة.

٤. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين.
تأليف: زياد ابو عمرو.
مناقشة: علي الجرباوي و عزمي بشارة.

٥. الديمقراطية والتعددية: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني.
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٤.

● **سلسلة أوراق بحثية:**

١. النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين.
بقلم: محمد خالد الازعر.

٢. المرأة في الأحزاب السياسية التقدمية: شعار وواقع.
بقلم: ايلين كتاب (قيد الاعداد).

● **سلسلة ركائز الديمقراطية:**
محرر السلسلة جورج جقمان

١. حليم بركات، **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.**
٢. فاتح عزام، **حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية.**
٣. اسامة حلبي، **سيادة القانون.**
٤. جميل هلال، **الدولة والديمقراطية.**
٥. منار الشوربجي، **الديمقراطية وحقوق المرأة.**
٦. رزق شقير، **حقوق الانسان في حالات الطوارىء.**
٧. رجا بهلول: **الديمقراطية والتربية.**
٨. نبيل عبد الفتاح، **التعددية السياسية والفكرية.** (قيد الاعداد).

● **سلسلة مبادىء الديمقراطية:**
تحرير واشراف علمي: عزمي بشارة، اعداد: نبيل الصالح
رسومات: خليل ابو عرفة، استشارة تربوية: ماهر حشوة.

١. ما هي المواطنة؟
٢. فصل السلطات.
٣. سيادة القانون.
٤. مبدأ الانتخابات.
٥. حرية التعبير.
٦. عملية التشريع.
٧. المحاسبة والمساءلة.
٨. الحريات المدنية.
٩. التعددية والتسامح
١٠. الثقافة السياسية.
١١. النقابات المهنية

يبحث هذا الكتيب في موضوع الثقافة السياسية وعلاقتها بالديمقراطية، وهي علاقة وثيقة من الضروري دراستها والتطرق اليها. لقد أثبتت الابحاث المقارنة في العلوم السياسية أهمية العلاقة بين القيم الثقافية والاجتماعية في المجتمع من ناحية، وبين النظامين السياسي والاجتماعي القائمين والعلاقة المتبادلة بينهما. ولعل "الثقافة السياسية" كأداة تحليلية هامة، توضح هذه العلاقة وتشرحها جيداً.

يبدء الكتيب بتفسير معنى الثقافة السياسية، حيث يركز على أنها متكونة من القيم والمعايير والرموز والقواعد المقبولة في العمل السياسي، بشكل واعي او غير واعي، والتي تستخدم لتبرير الاهداف ولتحديد الوسائل السياسية في بلد معين. وسيتبين انه رغم وجود ثقافة سائدة يشارك بها الأغلبية الساحقة من الناس إلا انه توجد ثقافات فرعية لا تتناقض مع الثقافة السائدة تحملها بعض الأقليات، وتوجد ثقافات مضادة تتناقض عناصرها مع عناصر الثقافة السائدة